الاستثمار الأجنبى المباشر ودوره فى الحد من البطالة فى الجمهورية اليمنية

حسين سعيد الملعسى*

Abstract

Foreign Direct Investment and Its Role in Reducing Unemployment in the Republic of Yemen

This paper studies one of the important features of the world economy, from perspective of globalization. Specifically it studies the role of the Foreign Direct Investment (FDI) Yemeni case, and the work opportunities provided by this kind of investment.

Yemen, like many other countries, tries to attract more FDI hoping that it will play an important role in the economy of the country. This is because FDI is considered as an important funding source and successful means for utilizing natural resources, transferring modern technology and its consequences such as originating new methods of producing, and developing new technological methods for the economic administration. FDI also helps limit domestic monopoly, reinforcing the competitive ability of the country through instigating export and opening new markets. The final product of all these indicators resides in providing new work opportunities. In this connection, Yemen has adopted several policies, law and procedures in order to provide healthy environment that will help attract FDI. However, reality shows that those policies, laws and procedures are not the only required factors for attracting FDI. Because the latter is influenced by different aspects of the economic environment (which so far did not help attract more FDI) such as the economic, social political and security conditions. It is also influenced by the legislative conditions and the administrative system. The researcher notices that FDI in Yemen is mainly in the oil sector and Free Zone, whereas in other areas it remains extremely limited.

In studying the correlation between FDI and the creation of work opportunities, with respect to the experiences of other countries, we found that it is not high. In Yemen, particularly in the field of investment in this sector. Investment in Aden Free Zone comes in the second place with respect to creating work opportunities. The researcher gives several suggestions that may help improve the investment environment so that it plays its expected role in future.

* أستاذ الاقتصاد الدولى المساعد/ جامعة عدن ــ كلية الاقتصاد ــ اليمن.

المقدمة:

يهتم البحث بدراسة إحدى السمات للاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة وهو نمو الاستثمار الأجنبى المباشر Foreign Direct Investment (FDI)، كأحد أهم مظاهر العولمة الاقتصادية، الذى حقق معدلاً استثنائياً منذ أوائل الثمانينيات وغدت السوق العالمية الخاصة به تتسم بالمنافسة الحادة. وتغدو البلدان النامية، ومنها اليمن، بصورة متزايدة مواقع استثمارية جذابة، ويرجع ذلك، بهذا القدر أو ذلك، إلى أن هذه البلدان يمكن أن تقدم للمستثمرين مجموعة متنوعة من الأصول والفرص الإضافية لجنى مزيد من المكاسب.

تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دوراً هاماً فى اقتصاديات البلدان المضيفة وخاصة النامية باعتبارها مصدراً هاماً للتمويل ووسيلة ناجحة لاستغلال الموارد الطبيعية غير المستغلة. كما تعد وسيلة فعالة لنقل التكنولوجيا الحديثة وما ينطوى عليها من استحداث طرق جديدة للإنتاج وتطوير طرق وأساليب تكنولوجية حديثة للإدارة الاقتصادية. وتلعب دوراً هاماً في كسر الاحتكار المحلى وتعزيز القدرة التنافسية الوطنية عن طريق تحفيز التصدير وفتح أسواق جديدة. إن محصلة كل تلك الفوائد للاستثمار الأجنبى المباشر ستكون بلا شك زيادة فرص التوظيف فى اقتصاد البلد المضيف مما يساعد في الجهد الوطنى لتقليص نسبة البطالة كأحد المشاكل الهامة التى تواجهها البلدان النامية كاليمن.

ويكمن هدف البحث فى تسليط الضوء على واقع وأهمية الاستثمار الأجنبى المباشر فى اليمن ودوره فى الحد من البطالة وذلك من خلال دراسة مفهوم FDI وتقويم الواقع الراهن من حيث الحجم والسياسات المتبعة والتأثير في خلق فرص العمل كوسيلة هامة للحد من البطالة المتفشية فى اليمن.

ويتكون البحث من الأقسام الرئيسية الآتية:

- الاستثمار الأجنبى المباشر ودوره فى النمو الاقتصادى.
- تحليل واقع الاستثمار الأجنبى المباشر وعلاقته بالبطالة.

- تقويم السياسات الاستثمارية الراهنة فى اليمن.
- المكاسب والمنافع المحتملة للاستثمار الأجنبى المباشر فى اليمن.

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث فى تناوله لموضوع البحث على المنهج الوصفى، والاستقراء التحليلى المقارن وذلك لتبيان العلاقة بين FDI وخلق فرص للعمل فى الاقتصاد اليمنى للوصول إلى عدد من النتائج التى تساعد على تقدير درجة تلك العلاقة وتأثيرها فى الواقع اليمنى. وتم الاعتماد فى الحصول على البيانات والإحصاءات المتعلقة بموضوع الدراسة على المصادر الرسمية المتاحة والصادرة عن الجهاز المركزى للإحصاء والهيئة العامة للاستثمار والهيئة العامة للمناطق الحرة- عدن، بالإضافة إلى بعض المصادر الدولية. بجانب ذلك اعتمد الكاتب فى جمع بعض البيانات على اللقاءات الميدانية بالمسئولين فى وزارة النفط والثروات المعدنية والهيئة العامة للاستثمار وإدارة المنطقة الحرة- عدن، وبعض الشركات للحوار المباشر مع المسؤولين لأخذ رأيهم فى العوامل المؤثرة على نشاط المشروعات الأجنبية فى اليمن ومشاكل العمالة فيها.

١-الاستثمار الأجنبى ودوره في النمو الاقتصادى:

١-١ مفهوم الاستثمار الأجنبى المباشر:

يمكن تعريف الاستثمار على أنه تكوين رأس المال العينى الجديد الذى يتمثل فى زيادة الطاقة الإنتاجية والمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة وتجديدها، أى أن الاستثمار بهذا المفهوم يمثل إضافة إلى رأس مال المجتمع، وهذا لا ينطبق على المتاجرة بالأسهم فى السوق المالى. فمثلاً عند شراء وبيع الأسهم فى الأسواق المالية فإن الذى يتغير هنا هو المالك فقط دون أن يكون هناك تأثير على القيمة المضافة فى اقتصاد البلاد بشكل عام[1].

ويعرف البعض الاستثمار الأجنبى المباشر بأنه الاستثمار الذى ينطوى على تملك المستثمر الأجنبى لجزء أو كل الاستثمارات فى المشروع المعين، هذا بالإضافة إلى القيام بالمشاركة فى إدارة المشروع مع المستثمر الوطنى فى حالة الاستثمار المشترك (Joint Venture) أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم فى حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار. هذا فضلاً عن قيام المستثمر الأجنبى بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية فى جميع المجالات إلى الدول المضيفة[٢].

أما المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فتعرف الاستثمار الأجنبى المباشر بأنها تلك الاستثمارات طويلة الأجل التي يكون لأصحابها دور مشاركة فعلية فى الإدارة واتخاذ القرارات عن طريق المشاركة الدائمة في رأسمال المشروع الاستثمارى[٣]. عموماً فهناك تعريفات عديدة للاستثمار الأجنبى المباشر ولكن ما تتفق عليه تلك التعريفات هو أن FDI هى تلك المشروعات المملوكة للأجانب كلياً أو بالمشاركة مع مستثمرين محليين وبنسب متفاوتة فى امتلاك رأس مال المشروع بحيث يكون للأجانب النسبة الكبيرة فى تملك راس مال، بما يكفل السيطرة على إدارة المشروع بشكل مباشر عن طريق الأفراد والشركات الأجنبية أو بشكل غير مباشر عن طريق شراء أسهم وسندات تلك المشروعات. ويفضى هذا النوع من الاستثمار إلى علاقات طويلة الأمد بين المستثمرين الأجانب والمحليين وإلى منفعة مشتركة بين الشركة الأم (فى الخارج) وفرعها فى الداخل. كما ويتكون FDI من رأس المال التأسيسى المستثمر فى المشروع وإعادة استثمار الأرباح والقروض قصيرة وطويلة الأجل بين الشركة الأم وفرعها فى الداخل. على أية حال، فإن FDI ينشأ فى الأساس فى شكل إنشاء شركة جديدة أو المشاركة فى شركة جديدة أو قديمة أو القيام بتوسيع نشاط شركة قديمة من قبل المستثمر الأجنبى متفرداً أو بالمشاركة وما ينشأ من جراء ذلك من تأثيرات مختلفة فى اقتصاد البلد المضيف.

١-٢ موقف النظريات الاقتصادية من دور FDI فى النمو الاقتصادى:

تجدر الإشارة إلى أن هناك جدلاً دائماً ومستمراً بين الاقتصاديين حول جدوى الاستثمارات الأجنبية وسنعرض هنا وجهتى نظر كل من المدرسة التقليدية والمدرسة الحديثة حتى يمكن الحكم على مدى ما يمكن أن تلعبه FDI فى تحقيق التنمية فى الدول المضيفة.

فوجهة النظر التقليدية تشير إلى أن معظم الفوائد تعود فى أكثر الحالات إلى الشركات متعدية الجنسيات الناشطة فى مجال FDI، وتستند هذه المدرسة إلى المبررات الآتية(٤):

أ - صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات.

ب- تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة عن عملياتها إلى الدولة الأم بدلاً من إعادة استثمارها فى الدولة المضيفة.

ج- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التى لا تتوائم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول المضيفة.

د- إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدى إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك فى الدول المضيفة لا تتلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة.

هـ- قد يترتب على هذا النوع من الاستثمارات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يخص هيكل توزيع الدخل، وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها مقارنة بنظائرهم فى الشركات الوطنية ويترتب على هذا خلق هوة بين الطبقات الاجتماعية.

و- إن وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال:

- اعتماد التقدم التكنولوجى في الدول المضيفة على دول أجنبية.

- خلق التبعية الاقتصادية أو الاعتماد على الدول/ الدولة الأم للشركات الأجنبية.
- قد تمارس الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات الكثير من الضغوط على الأحزاب السياسية في الدولة المضيفة.
- يترتب على العوامل المذكورة سابقاً خلق التبعية السياسية.

أما التوجه الحديث فيعارض وجهة النظر التقليدية بشأن جدوى FDI باعتبار أن الاستثمار الأجنبى تحكمه المصالح المشتركة مع الدول المضيفة حيث يحصل كل طرف فيها على عدد وأنواع معينة من العوائد أو الفوائد غير أن حجم ونوع وعدد الفوائد التي تحصل عليها الأطراف يتوقف على السياسات والممارسات للطرفين بشأن نوع وطبيعة الاستثمار الذي يمثل محور أو جوهر العلاقة بين طرفى الاستثمار، ويرى أصحاب هذا التوجه أن FDI يساعد في تحقيق[٥]:

- الاستغلال والاستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة والمتوفرة لدى هذه الدولة.
- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادى بها.
- خلق أسواق جديدة للتصدير، وبالتالى خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية، والحد من الواردات فى نفس الوقت.
- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وتحسين ميزان المدفوعات للدولة المضيفة.
- المساهمة في تدريب القوى العاملة المحلية.
- نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية وغيرها.

وجدير بالإشارة إلى أن أسانيد رواد المدرسة الحديثة يؤيدها الكثير من الوقائع والبراهين في العالم. فقد زادت أحجام FDI المتدفقة إلى البلدان النامية فى فترة التسعينات من القرن الماضى وبداية القرن الحالى. ومن ناحية أخرى نجد أن دول العالم فقيرها وغنيها تتنافس لجذب FDI عندما تتبارى الدول لخلق مناخ

ملائم لجذبها لما لها من أهمية كبيرة فى تحقيق وتائر نمو متسارعة لاقتصاديات الدول وخاصة النامية منها.

ومع ذلك، فإن واقع الحال، لا يخفى وجود تعارض أو عدم تطابق بين أهداف ومصالح الشركات متعدية الجنسيات (TNCs) والدول المضيفة. لذا يجب العمل من كلا الطرفين للسعى لتحقيق المنافع لكل منهما. ويتم ذلك من خلال: تعظيم عوائد FDI للدول المضيفة عن طريق فرض شروط معينة على (TNCs) لكى تزيد من فرص التوظيف والمساهمة فى تنمية الموارد البشرية والقيام بنشطات مختلفة للبحث والتطوير في مجالات الإنتاج والبيع وتشجيع المستثمرين الوطنيين. كذلك تنمية الموارد المحلية واستغلالها، وتحسين المنتجات الوطنية والعمل على تخفيض الواردات وزيادة الصادرات. كما يجب على الدول المضيفة وفى سبيل جذب مزيد من FDI خلق المناخ الملائم للاستثمارات من خلال الحد من الإجراءات البيروقراطية، وتوفير كافة الخدمات المرتبطة بالبنية الأساسية، وتحسين الشروط والقوانين الخاصة بالعمل، وتخفيض الرقابة على النشاط الإنتاجى والتسويقي، والسماح بالتملك المطلق للمشروعات الاستثمارية وغيرها من الممهدات والشروط اللازمة لجذب FDI.

٢-تحليل واقع الاستثمار الأجنبي والبطالة فى اليمن:

٢-١ سمات ومعوقات الواقع الراهن للاستثمار:

لعل من أهم عوامل جذب FDI إلى اليمن هو الموقع الجغرافى الملائم والمتميز كموقع متوسط بين الشرق والغرب وكممر تجارى وملاحى هام تستخدمه وسائل المواصلات العالمية المختلفة، كما يتوافر لدى البلاد نطاق واسع من الموارد الطبيعية كالنفط والغاز والموارد المعدنية المختلفة. وتنعم اليمن بزراعة متنوعة وخط ساحلى طويل للاصطياد السمكى وهذان القطاعان يملكان إمكانيات واعدة للنمو فى المستقبل. كما يمكن أن تغدو السياحة صناعة مستقبلية واعدة تدر دخلاً يساعد البلد في تحقيق التقدم المنشود. وتتمتع اليمن بأيدى عاملة وفيرة

ورخيصة تعد عامل جذب للاستثمار. أما المنطقة الحرة المرتبطة بالميناء فستلعب دوراً أساسياً فى تنمية قطاع الصناعة التحويلية الصغيرة والكبيرة وتساعد فى تنشيط التجارة التصديرية والعابرة والتى اشتهر بها الميناء عبر التاريخ.

إن تحسن جملة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في اليمن من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادى والمالى والإدارى بالإضافة إلى ما تملكه البلاد من الموارد الاقتصادية غير المستغلة هى أرضية ملائمة لجذب FDI في المستقبل وخاصة من دول مجلس التعاون الخليجى. كما أن تذليل جملة المعوقات التى تحول دون جذب FDI سيمكنها من المنافسة الإقليمية فى جذب مزيد من الاستثمارات.

وهناك جملة من معوقات الاستثمار تشمل في مقدمتها تخلف وتصلب جملة الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية وعدم مرونتها واتساقها معاً لتشكل مناخاً ملائماً للاستثمار. ومن معوقات الاستثمار أيضاً الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية وما تتميز به من عدم الفاعلية والكفاءة. كما أن النظام القانوني وعدم وضوحه واتساقه وثباته وتوازنه يشكل أحد معوقات الاستثمار. ومن أهم معوقات الاستثمار الأجنبى الآنية صعوبة الحصول على قطع الأرض اللازمة لإقامة المشاريع الاستثمارية بالإضافة إلى ارتفاع فاتورة الخدمات المختلفة وارتفاع التعريفة الجمركية. إن تهيئة السياسات الاقتصادية وسهولة إجراءاتها فى مجال الاستثمار وكذا طبيعة السوق وآلياته وإمكانياته من بنى تحتية وعناصر إنتاج مختلفة من العوامل الهامة التى تساعد على جذب الاستثمار المحلى والأجنبى.

وقد أظهرت إحدى الدراسات الميدانية حول مناخ الاستثمار فى اليمن، حيث كانت العينة لعامى ١٩٩٧م، ١٩٩٨م وتشمل ٦٨ و٦٤ من رجال الأعمال على التوالى، أن ٧٠% لعام ١٩٩٧م و٨١% لعام ١٩٩٨م يرون أن هناك معوقات كبيرة للاستثمار. ويلعب الوضع الأمنى فى البلاد دوراً هاماً فى إعاقة الاستثمار حيث يرى ٢٢% و٧٠% أن الوضع الأمنى يلعب دوراً منفراً للمستثمرين. ويرى

٢٤% و٤٦% لنفس السنتين على التوالى أن التسهيلات التى تقدمها الدولة لجذب الاستثمار ضعيفة. ويرى ٢٣% و٦١% أن القوانين وتضاربها تؤثر بدرجة كبيرة على الاستثمار. أما حول وضوح الرؤية المستقبلية للاستثمار فقد رأى ٥١ و٥٤% أن الرؤية غير واضحة لمستقبل الاستثمار فى اليمن. أما حول تأثير الجهاز الإدارى المشرف على الاستثمار فقد كان رأى ٤٠% و٣٧% أن الجهاز يعيق نوعاً ما الاستثمار فى اليمن. لذا على الدولة أن تضع فى أولويات مهامها لجذب الاستثمار العمل دون كلل على إحداث مناخ ملائم للاستثمار عن طريق تذليل كل الصعاب المذكورة أعلاه[٦].

٢-٢ حجم الاستثمار الأجنبى المباشر فى اليمن:

٢-٢-١ الاستثمار فى المجالات غير النفطية:

لوحظ زيادة تدفق FDI إلى اليمن فى الفترة من ١٩٩٢م و١٩٩٣م عندما زادت من ٧١٤ إلى ٨٩٧مليون دولار أمريكى. وقد ترافق ذلك مع تطور FDI فى قطاع النفط بفضل جهود الدولة لزيادة الطاقة الاستيعابية لإنتاج النفط بتوقيع الاتفاقيات مع عدد من الشركات الأجنبية لتحقيق ذلك الغرض. إلا أن تدفقات FDI قد تراجعت في الفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٧ عندما سجلت تدفقاً سالباً وهو ٢١٨ مليون دولار فى عام ١٩٩٥ وبلغ تدفق FDI فى عام ١٩٩٦ (١٠٠) مليون دولار وهو الأكبر منذ عام ١٩٩٤[٧].

ويلاحظ من الجدول رقم (١) أن تدفقات FDI كانت سالبة للأعوام ١٩٩٠ و١٩٩١ وللأعوام من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠، أما بقية الأعوام فقد شهدت تدفقات موجبة. ويرجع سبب سلبية FDI إلى ظروف الاضطراب السياسى التى مرت بها البلاد فى عام ١٩٩٤. أما التدفقات من استثمارات الحافظة فيلاحظ تواضعها من حيث المقدار الموجب حيث بلغ أكبر معدل فى عام ١٩٩٧ وهو ٥مليون دولار أما فى السنوات ١٩٩١ و١٩٩٥ فقد كانت القيم سالبة وهذا يعود إلى عدم وجود بنية أساسية لتدفق مثل هذا النوع من الاستثمارات إلى اليمن.

جدول رقم (١)

تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى اليمن

حسب بيانات البنك المركزى اليمنى للفترة ١٩٩٠ – ٢٠٠٠

(ملايين الدولارات)

السنوات	الاستثمار المباشر	استثمار الحافظة	السنوات	الاستثمار المباشر	استثمار الحافظة
١٩٩٠	١٣٠,٩٠-	٢,١٠	١٩٩٦	٦٠,١٠-	٠,٩٠
١٩٩١	٢٨٢,٥٠-	٠,٤٠-	١٩٩٧	١٣٨,٥٠-	٥,٠٠
١٩٩٢	٧١٨,٠٠	-	١٩٩٨	٢١٩,٤٠-	٤,٩٠
١٩٩٣	٩٠٣,٠٠	١,٦٠	١٩٩٩	١٩٤,٣٠-	٤,١٠
١٩٩٤	١٥,٨٠	٢,٨٠ ر	٢٠٠٠	٢٠٠,٩٠-	٠,١٠
١٩٩٥	٢١٧,٧٠-	٣,١٠			

المصدر: البنك اليمنى، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٠م، صنعاء، ص ٩٦.

ولمعرفة وضع الاستثمار العام فى البلد يبين جدول رقم (٢) أن عدد المشروعات المرخصة بلغ ٣٢١٧ بينما بلغت المشروعات الملغية سواء من جانب الهيئة العامة للاستثمار أم من قبل المستثمر نفسه ٨٨٢ مشروعاً ليبلغ عدد المشروعات المرخصة فعلياً ٢٣٣٥ مشروعاً أى ٧٣% من المشروعات المرخصة من قبل الهيئة العامة للاستثمار وفروعها. وعند بيان توزيع المشروعات المنفذة حسب القطاعات فقد أتت الصناعة فى المقدمة بأكثر من نصف المشروعات المرخصة فعلياً تليها الخدمات ثم السياحة فالزراعة والأسماك وبلغت نسبة المشروعات المنفذة ٥٨% من المرخصة.

جدول رقم (٢)

المشروعات الاستثمارية المرخصة والمنفذة والعمالة حسب القطاعات الاقتصادية

للفترة (مارس ٩٢-٣١ ديسمبر ٢٠٠١م)

البيان / القطاعات	عدد المشروعات المرخصة	% إلى الإجمالى العام	المشاريع المنفذة				العمالة الفعلية					
			العدد	% إلى إجمالى المنفذ	% المنفذ إلى إجمالى المرخص للقطاع وللعام	التكلفة الاستثمارية (مليون ريال)	%	محلية	%	أجنبية	%	الإجمالى
الصناعة	١٦٨٧	٥٢	٧٠٢	٥٢	٤٢	٣٩٤٤٦٠	٧٦	١٢١١٥	٤٥	٥٣٩	٣٠	١٢٦٥٤
الزراعة	٣٤٢	١١	١١٦	٩	٣٤	١٠٢٠٩	٢	٢٢٩٤	٩	١٧٤	١٠	٩
الأسماك	–	–	–	–	–	–	–		–	–	–	–
الخدمات	٧٢٤	٢٣	٣٥١	٢٦	٤٨	٨٨٥٧٥٠	١٧	٨٢٥٩	٣١	٨٥٣	٤٧	٩١١٢
السياحة	٤٦٤	١٤	١٧٧	١٣	٣٨	٢٨١٢٨	٥	٤٣٠٨	١٦	٢٣٥	١٣	٤٥٤٣
الإجمالى العام	٣٢١٧	١٠٠	١٣٤٦	١٠٠	٤٢	–	–	–	–	–	–	–
الإجمالى الفعلى	٢٣٣٥	–	١٣٤٦	–	٥٨	١٣١٨٥٤٧	١٠٠	٢٦٩٧٦	١٠٠	١٨٠١	١٠٠	٢٨٧٧٧

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار، قسم الترويج، سجلات مختلفة، صنعاء، عام ٢٠٠١م

ويشير الجدول إلى أن قطاع الصناعة هو القطاع الأكثر احتمالاً لجذب FDI ويليه قطاع الخدمات والسياحة، بينما يبدو أن قطاع الزراعة يلاقى إقبالاً محدوداً كمجال للاستثمار على الرغم أن هذا القطاع يأتى فى المرتبة الثانية ١٥,٣٤% فى تركيب الناتج المحلى الإجمالى بسعر المنتج وبالأسعار الجارية لعام ٢٠٠٠ ويسبقه فى ذلك قطاع الصناعات الاستخراجية بنسبة ٣٣,٤%[٨]. ولذا على الدولة أخذ تلك النتائج بالاعتبار عند التخطيط لجذب الاستثمار الأجنبى إلى الاقتصاد اليمنى.

ولمعرفة توزيع الاستثمارات حسب القطاع والجنسية، فإننا نستخلص من جدول رقم (٣) أن اليمنيين يستثمرون الاستثمار فى قطاع الخدمات يليه الصناعة ثم السياحة فالزراعة وأخيراً الأسماك. كما أن العرب يستثمرون بقدر أكبر فى الخدمات حيث بلغت نسبة الاستثمار العربى فى مجال الخدمات ٦٢%. كما يفضل الأجانب الاستثمار فى قطاع الخدمات وبنفس نسبة العرب. ثم تأتى الصناعة فى درجة التفضيل الثانية لليمنيين والعرب والأجانب.

جدول رقم (٣)

حجم الاستثمارات للمشاريع الاستثمارية المرخصة حسب القطاعات وجنسية المستثمرين للفترة من ١٩٩٢م ــ مارس ٢٠٠١م

(ملايين الريالات)

القطاع	اليمنيون	%	العرب	%	الأجانب	%	الإجمالي	%
الصناعة	٢٠٤٨٦٤	٣٨	٧٤٢٠	٢٨	٨١٢٨	٢٩	٢٢٠٤١٢	٣٧
الزراعة	١٨٧٣٠	٣	٥٨١	٢	–	–	١٩٣١١	٣
الأسماك	٩٣٠٦	٢	٥١٠	٢	١٧١٢	٦	١١٥٢٨	٢
الخدمات	٢١٢٨٣٢	٤٠	١٦٣٣٧	٦٢	١٧١٤٤	٦٢	٢٤٦٣١٣	٤٢
السياحة	٩١٧٢٠	١٧	١٤٧٦	٦	٧٢٤	٣	٩٣٩٢٠	١٦
الإجمالي	٥٣٧٤٥٢	١٠٠	٢٦٣٢٤	١٠٠	٢٧٧٠٨	١٠٠	٥٩١٤٨٤	١٠٠

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار، قسم الترويج، وثائق غير منشورة، صنعاء عام ٢٠٠١م.

هذا وقد وجد الباحث أن عدد المشروعات الأجنبية المرخصة فى اليمن بلغ حتى عام ٢٠٠٠م ٦٦ مشروعاً فقط تحتل الصناعة حوالى نصف المشاريع تليها الخدمات ٢٤% ثم الزراعة والأسماك ١١% فالسياحة ٩% وأخيراً الاتصالات ٦%. ولا تتوفر معلومات عن الشركات الأجنبية العاملة فعلاً فى اليمن. أما حول جنسية الشركات فقد احتلت الشركات الأجنبية نسبة ٣٤% من إجمالي الشركات المرخصة فى اليمن وكان نصيب المستثمرين من أوربا ثلث المشروعات المرخصة. ويحتل المستثمرون من بريطانيا ٦٠% من إجمالى الشركات الأوروبية التي ترغب فى الاستثمار فى اليمن، يليها المستثمرون من إيطاليا ١٥% وألمانيا ١٠% وبلدان أخرى مختلفة ١٥%. أما الشركات الأجنبية التى حصلت على رخص استثمار في اليمن من كل من آسيا والصين وأمريكا فقد كانت محدودة. أما الشركات العربية المرخصة فى اليمن فقد بلغت نسبتها ٥٦% من إجمالى الشركات العاملة فى اليمن.

ويأتى المستثمر من لبنان والأردن فى المرتبة الأولى فى الرغبة للاستثمار فى اليمن وبنسبة ٢٧% ثم السعودية ١٩% فالعراق ١١% فمصر ٨% وتتوزع نسبة ٨% بين بلدان أخرى مثل قطر وليبيا والبحرين ...الخ[٩].

٢-٢-٢ الاستثمار فى المنطقة الحرة ــ عدن:

على الرغم من إعلان عدن منطقة حرة للتجارة والاستثمار فإن عدد الشركات التى حصلت على رخص للاستثمار فيها بلغ ١٩ شركة فقط. وقد تبين أن تلك الشركات قد تركزت فى مجال التجارة بنسبة ٤٧% تليها الصناعة ٢١% ثم التخزين ١٦% فالخدمات ١١% وأخيراً السياحة ٥%. أما الشركات الأجنبية العاملة فى عدن فيبين الجدول رقم (٤) أن عددها سبع شركات حيث يعمل منها ثلاث شركات فى مجال الصناعة وشركتان فى مجال الخدمات وشركتان فى مجال الأسماك. كما يلاحظ محدودية الاستثمارات فى تلك المشروعات حيث إن أكبرها هى شركة هورايزنس للاصطياد البحرى. أما حول ملكية الشركات فيلاحظ

جدول رقم (٤)

بيان حول الشركات العاملة فى عدن من حيث الاستثمار والنشاط والعمالة وجنسية الشركات

(ملايين الريالات)

الشركة	طبيعة النشاط	الاستثمار	%	العمالة				ملاحظات
				محلية	%	أجنبية	%	
الشركة المتحدة للصناعات المعدنية	صناعى	٧٢٣٣	٢٢	١٢٠	٣٥	١٦	٩	٩٥% سعودى و٥% سورى
شركة إنتاج الفحم الحجري	صناعى	٢٦٨	٠,٨	١١	٣	–	–	١٠٠% لبنانى
شركة هو رايزنس للاصطياد البحرى	سمكى	١١٦٨٦	٣٥,٦	٨٩	٢٦	٦٦	٣٩	١٠٠% لبنانى
شركة إنتاج اسطوانات الغاز ومنتجات معدنية	صناعى	٦٠٠٠	١٨,٣	٧٦	٢٢	١٠	٦	١٠٠% بريطانى
مركز الكمبيوتر واللغات الحية	خدمات	٢٠	٠,٦	٧	٢	–	–	٥٠% يمنى و٥٠% إماراتى
مطعم سياحى لبناني	خدمات	٢٠	٠,٦	١٣	٤	٣	٢	١٠٠% لبنانى
الشركة الصينية الوطنية للاصطياد	سمكى	٧٢٤٢	٢٢,١	٢٩	٨	٧٥	٤٤	١٠٠% أجنبى
الإجمالى	–	٣٢٨٢٩	١٠٠	٣٤٥	١٠٠	١٧٠	١٠٠	–

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار وثائق غير منشورة للحاسب الآلى للهيئة، عدن، عام ٢٠٠١م.

أنها توزعت بين أجنبى خالص ست شركات وشـــركة واحـــدة بالمشـــاركة بيـــن الرأسمال المحلى والأجنبى، ونلفت الانتباه هنا إلى أن سياسة تحويـــل عـــدن إلـــى منطقة حرة لم تأت ثمارها حتى اللحظة.

ولتحليل وضعية الاستثمار فى المنطقة الحرة فإنه لابد من إدراك أن الـــهدف الأول لإقامتها هو جذب الاستثمار المحلى والأجنبى على حد سواء من أجل زيـــادة الإنتاج وزيادة موارد النقد الأجنبى، والأمل فى تحسين وضعية ميزان المدفوعـــات عن طريق زيادة الصادرات والإقلال من الواردات، وجذب التكنولوجيا الحديثـــة وتوليد فرص عمل جديدة. هذا وقد تبين أهمية أعمال التطوير والتشـــغيل والإدارة والتخطيط والتصميم والإنشاء والتجهيز والتعديل والصيانة فى الموانئ التـــى تقـــع تحت سلطة المنطقة الحرة ــ عدن والتى تقوم بها كل من شركة ســـلطات موانـــئ سنغافورة (PSA) وشركة يمنفسيت اللتين احتلتا نصيب الأسد فى الاســـتثمار فـــى المنطقة الحرة واللتين تقومان بإدارة وتطوير منطقة الحاويات. أما بقية النشـــاطات الاستثمارية فى المنطقة الحرة فقد تركزت فى النشاط التجارى بشكل رئيســـى ثـــم الخدمات والصناعة وباستثمارات محدودة مما يدل على أن النشاط الاستثمارى فـــى المنطقة الحرة بعدن يقتصر على ميناء الحاويات حصراً.

٢-٢-٣ الاستثمارات النفطية:

يلعب الاستثمار فى مجال النفط دوراً محورياً وهاماً فى تدفـــق FDI إلـــى اليمن وخاصة منذ بدء الإنتاج النفطى فى اليمن عام ١٩٨٦م. ومن المعـــروف أن شركات النفط الأجنبية تتحمل كافة التكاليف فى مرحلة الاستكشاف، وفـــى حالـــة العثور على النفط بكميات تجارية فإن الشركة تواصل نشاطها حيث تقوم باستخراج النفط ومقاسمة الإنتاج مع اليمن، كما وتقوم بالإنفـــاق علـــى عمليـــات التطويـــر بالاشتراك مع اليمن كل بحسب حصته من النفط حسب ما تنص عليه الاتفاقيات.

جدول رقم (٥)

نفقات الشركات النفطية في اليمن للفترة (٨٢-١٩٨٩) -٢٠٠٠م

(ملايين الدولارات)

السنوات / البيان	٨٢-١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الإجمالى العام	١٠١٤,٠٢	٢٧٩,٣٠	٦٦٨,١١	١٠٣٤,٤٠	١١٨٥,٢٠	٥٢٥,٥٣	٣٢٦,٥٣	٢٣٣,٧٢	٣٩٤,٠٦	٥١٧,١٢	٤٤٤,٣٧	٥٧٣,٣٠
الشركات النفطية المنتجة	١٠٠٧,٤٢	٢٣٧,٢٠	٥٤٦,٤٠	٨٢٣,٨٠	١٠١٨,٢٠	٣٨٩,٥٥	٢٩٢,٠٠	٢٣٢,٨١	٢٧٠,٧٨	٣٣٤,٣٤	٣٠٤,٦٩	٥٠٢,٤٠
(%)	٩٩	٨٥	٨٢	٨٠	٨٦	٧٤	٨٩	٩٩,٦١	٦٩	٦٥	٦٩	٨٨
الشركات النفطية الاستكشافية	٦,٦	٤٢,٢٠	١٢١,٧١	٢١٠,٦٠	١٦٧,٠٠	١٣٥,٩٨	٣٤,٥٣	٠,٩١	١٢٣,٢٨	١٨٢,٧٨	١٣٩,٦٨	٧٠,٩٠
%	١	١٥	١٨	٢٠	١٤	٢٦	١١	٠,٤	٣١	٣٥	٣١	١٢

المصدر: وزارة النفط والثروات المعدنية قسم الإحصاء والتخطيط صنعاء، ٢٠٠١م.

يتبين الجدول رقم (٥) أن إجمالى نفقات الشركات النفطية لكل الفترة بلغ ٧١٩٥,٧٦ مليون دولار منها ٥٩٥٩,٥٩ مليون دولار أنفق فى مجال الإنتاج أى ٨٢,٨% من الإجمالى و١٢٣٦,١٧ مليون دولار نفقات الشركات الاستكشافية أى ١٧,٢% من الإجمالى العام للنفقات للفترة ١٩٨٢ ــ ٢٠٠٠م ويعد هذا الرقم ضخماً إذا ما قورن بموارد البلد من العملة الصعبة قبل اكتشاف وإنتاج النفط.

٢-٣ الاستثمار الأجنبى المباشر وفرص التوظيف:

٢-٣-١ حجم مشكلة البطالة فى اليمن:

أصبحت البطالة أحد المشاكل المستعصية لعصرنا الراهن ليس فى اليمن فقط ولكن فى أغلب بلدان العالم غنيها وفقيرها، إن عالمية البطالة تنعكس فى معاناة دول العالم المتقدمة والمتخلفة من هذه المشكلة الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة. ففى أمريكا تبلغ نسبة البطالة ٦,٩٨% وفى ألمانيا نحو ٩% و١٢% فى إنجلترا وهولندا و١٣,٩% فى يوغسلافيا وذلك من إجمالى قوة العمل فى تلك البلدان. وبلغت فى كل من كندا وبلجيكا والدانمارك وإيطاليا نحو ١٩,٦% و١٢,٣% و٨% و١٠,٧% على التوالى(١٠).

والبطالة هى حالة التعطل التى يعانى منها جزء من قوة العمل المتاحة أى تلك الفئة من السكان الراغبين فى العمل والقادرين على أدائه والذين يسعون للبحث عن فرص للعمل عند مستوى مقبول من الأجور. ويشير الجدول رقم (٦) إلى إحصاءات السكان والقوى البشرية وقوة العمل فى اليمن لعام ١٩٩٤، ١٩٩٩.

ولعل ما يهمنا فى هذا الصدد هى البطالة فى اليمن والتى تنقسم إلى البطالة حسب معيار البحث عن عمل والذى يشمل الأفراد الذين يبحثون عن عمل بالإضافة إلى الأفراد الذين عملوا ليوم واحد فقط خلال فترة الإسناد. وقد بلغت نسبة العاطلين حسب هذا المعيار ٩,٤%. أما البطالة السافرة بحسب المفهوم

الموسع فهم الباحثون المستعدون للعمل وغير الباحثين المستعدين الذى لم يعملوا خلال فترة الإسناد وكانت نسبتها ١١,٥%[١١].

إننا نعتقد أن نسب البطالة المشار إليها والصادرة من الجهات الرسمية هى نسب لا تتناسب مع واقع الأمور فى سوق العمل لأن البيانات بنيت على أساس معلومات غير دقيقة وغير شاملة. ويتضح هذا من تعدد واختلاف تقديرات البطالة من المصادر المختلفة. فقد قدرت منظمة الإسكوا نسبة البطالة فى اليمن حسب كتابها الصادر فى نيويورك ولعام ١٩٩٧ وبعنوان "مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية فى منطقة الإسكوا" الذى أجرته عام ١٩٩٥م بحوالى ٣٥%[١٢].

أما نسبة البطالة بحسب المفهوم الاجتماعى للبطالة فيحددها وكيل القوى العاملة بوزارة العمل بنسبة ٣٠%. وهو يتفق فى ذلك مع تقديرات البعض بأن البطالة هى بحدود ٣٠%[١٣]. بينما يقدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية نسبة البطالة فى اليمن فى عام ١٩٩٤ بحوالى ٣٧%[١٤].

٢-٣-٢ العمالة في قطاع الاستثمار الأجنبى المباشر:

يشكل الاستثمار فى مجال النفط أهم مجالات FDI فى اليمن ليس من حيث كبر حجم الاستثمارات ولكن أيضاً من حيث توفير فرص للعمالة. ويشير جدول رقم (٧) إلى أن هذا القطاع قد وفر ٥٨٠١ فرصة عمل تشكل منها العمالة اليمنية ٨١% فى حين احتل العمال الأجانب ١٩%. ووفر الاستثمار فى قطاعات الإنتاج والاستكشاف والمقاولة بالباطن نحو ٤١% و٣% و٥٧% على التوالى من العمالة اليمنية العاملة فى قطاع النفط، وتشكل نسبة العاملين اليمنيين فى قطاع النفط بالعلاقة إلى إجمالى المشتغلين فى البلاد أقل من ٠,١% وتشكل نفس النسبة ١% فقط من العاطلين عن العمل مما يدل على تواضع مساهمة هذا القطاع فى الحد من البطالة على مستوى البلاد.

جدول رقم (٦)

أهم مؤشرات السكان والقوى البشرية والمشتغلين والبطالة

فى اليمن لعامى ١٩٩٤، ١٩٩٩

١	البيان	تعداد ١٩٩٤	مسح القوى العاملة ١٩٩٩
١	تقدير السكان	١٤.٥٨٧.٨٠٧	١٧.٣٣٥.١٤٣
٢	السكان أقل من ١٥ سنة	٧.٣٣٤.٢٣٦	٨.٤١٨.٩٥٥
	النسبة إلى (١)	٥٠,٢٨	٤٨.٥٧
٣	إجمالى القوى البشرية	٧.٢٥٣.٥٧١	٨.٩١٦.١٨٨
	النسبة إلى (١)	٤٩,٧٢	٥١,٤٣
	معدل نمو القوى البشرية بين ٩٤ و٩٩	٤,٣٠	
٤	إجمالى النشطين اقتصادياً	٣.٣٢١.٠٠٢	٤.٠٩٠.٦٨٠
	النسبة إلى (٣)	٤٥,٧٨	٤٥,٧٨
٥	المشتغلون	٣.٠٤٤.١١٠	٣,٦٢١.٦٧٩
	النسبة إلى (٣)	٤٢.٠٠	٤٠,٦
	النسبة إلى (٤)	٩١,٧١	٤٦٩,٠٠١
٦	المتعطلون	٢٧٦,٨٩٢	٤٦٩,٠٠١
	النسبة إلى (٣)	٣,٨٠	٥,٣٠
	النسبة إلى (٤)	٨,٣٠	١١,٥٠
	معدل نمو القوى البشرية بين ٩٤ و٩٩	٤,٣٥	
٧	إجمالى غير النشطين اقتصادياً	(...)	٤.٨٢٥.٥٠٨
	النسبة إلى (١)	(...)	٢٧,٨٠
	النسبة إلى (٢)	(...)	٥٤,١٠
	النسبة إلى (٣)	(...)	١١٨

المصدر: وزارة العمل والخدمة المدنية والجهاز المركزي للإحصاء وبرنامج نظام معلومات سوق العمل، التقرير النهائي لنتائج مسح القوى العاملة، صنعاء، ١٩٩٩م ص ٢٥-٢٦ وص٣٨.

(...) تشير إلى أن المعلومات غير متوفرة.

وعند دراسة طبيعة الوظائف التى يشغلها اليمنيون فى قطاع النفط حسب نشاطات شركة هنت اليمنية، تنشط العمالة فى كل مجالات نشاط الشركة وتتركز عموماً فى أعمال الإنتاج والصناعة والصيانة وخط الأنبوب وتشغيل المنشآت. ويشغل اليمنيون وظائف متفاوتة فى مجالات العمل التى تتطلب تأهيلاً عالياً وكذا المجالات التى تتطلب تأهيلاً متوسطاً، والعمالة غير الماهرة. وتشكل العمالة اليمنية أكثر من ٨٧% من عمالة شركة هنت البترولية لعام ١٩٩٨. أما العمالة الأجنبية فتتركز فى أعمال الصيانة والتشغيل والبحرية وخط الأنبوب ويلاحظ أن العمالة الأجنبية ليست كبيرة فى شركة هنت، أما العمالة اليمنية فى شركة كندیان فقد بلغت فى عام ١٩٩٨م ٥٨% فقط ويبين كل من شكل رقم (١) وشكل رقم (٢) توزيع العمالة فى شركتى هنت ونكسن البترولیتين.

جدول رقم (٧)

تركيب عمالة الشركات الأجنبية العاملة فى مجال النفط حسب نوع النشاط وحسب العمالة المحلية والأجنبية حتى مارس ٢٠٠١

العمالة	العاملون فى الشركات النفطية المنتجة	%	العاملون في الشركات الاستكشافية	%	العاملون فى شركات المقاولة من الباطن	%	الإجمالى	%
اليمنية	١٩١٢	٧٩	١٢٦	٧٢	٢٦٥٧	٨٣	٤٦٩٥	٨١
الأجنبية	٥١٤	٢١	٤٨	٢٨	٥٤٤	١٧	١١٠٦	١٩
الإجمالي	٢٤٢٦	١٠٠	١٧٤	١٠٠	٣٢٠١	١٠٠	٥٨٠١	١٠٠
النسبة إلى الإجمالى العام	٤٢	–	٣	–	٥٥	–	١٠٠	–

المصدر: وزارة النفط والثروات المعدنية، قسم اليمننة، وثائق غير منشورة، صنعاء، عام ٢٠٠١.

وتعكس تلك الأرقام نجاح سياسة وزارة النفط والثروات المعدنية الهادفة إلى يمننة العمالة فى قطاع النفط من خلال انتهاج برنامج تدريبى مخطط لتأهيل يمنيين

يمتلكون نفس الخبرات والمؤهلات التى يملكها الأجانب من أجل إحلال اليمنيين محل الأجانب تدريجياً وبدون الإخلال بالاتفاقيات المعقودة مع تلك الشركات وبما يضمن عدم الإخلال بخطط الاستكشاف والإنتاج. عموماً تهدف سياسة اليمن إلى(١٥):

- إعداد خطة واضحة لليمننة قابلة لتطوير قدرات اليمنيين واكتسابهم الخبرات اللازمة لتحمل مسئولية ومهام وظيفة الإحلال المستهدفة من قبل الخطة.
- الوصول إلى يمننة الوظائف والقدرة على العمل عند انتهاء فترة اتفاقيات المشاركة فى الإنتاج وإدارة المنشآت من قبل الدولة.
- المساهمة فى خفض تكاليف الإنتاج.
- التأكد من أن الشركات تقوم بالاستخدام الأفضل فى تشغيل اليمنيين وتنمية خبراتهم بطريقة فاعلة تساعد على سرعة اليمننة والإحلال.

شكل رقم (٢)

العمال لدى شركة كنديان نكسن سنوات مختاره

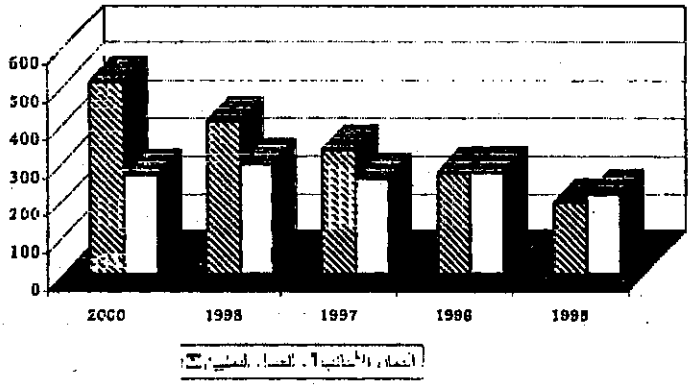

وعند بحثنا موضوع العمالة في مجال النفط وجدنا مشكلتين: الأولى هي هجرة الكفاءات إلى الخليج وذلك لغرض تحسين معيشتهم لانخفاض الأجور في قطاع النفط مقارنة بتلك الدول (إلا أنه لم يصرح لنا بحجم الكفاءات المهاجرة)، أما المشكلة الثانية فهي عدم تشغيل بعض الكفاءات المدربة في مجال النفط وبقائها خارج القوة الاستيعابية مما يعني خسائر كبيرة تتكبدها الدولة (لم نستطع الحصول على معلومات كافية حول هذه الفئة أيضاً).

أما بالنسبة للمجال غير النفطي فلا توجد معلومات دقيقة حول العمالة في الشركات الأجنبية وبلغ إجمالي العمالة الفعلية في مجالات الاقتصاد الوطني المختلفة ولجميع أشكال الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية للفترة من عام ١٩٩٢-٢٠٠٠ نحو ٢٦٩٧٦ عاملاً معيناً وبنسبة ٩٤% من إجمالي العمالة، وبلغت العمالة الأجنبية ١٨٠١ عامل وبنسبة ٦%. ويدل هذا على أن الوظائف المخلوقة خلال الفترة المذكورة تشكل فقط ٠,٧% من إجمالي النشطين اقتصادياً و٠,٨% من إجمالي المشتغلين و٦% من إجمالي المتعطلين وذلك للعام ١٩٩٩.

على الرغم من إعلان عدن منطقة اقتصادية حرة (خارج الميناء) إلا أن حجم الاستثمار الأجنبي لا يزال محدوداً فيها، حيث تبين أن عدد الشركات العاملة

هو ٧ شركات فقط وباستثمارات متواضعة. أما فرص التوظيف التى ولدتها تلك الشركات فكانت محدودة جداً وبلغت ٥١٥ فرصة عمل فقط، يشغل اليمنيون ٦٧% منها والباقي يعمل بها أجانب. وكل ذلك يشير إلى دور FDI المحدود فى خلق فرص عمل فى ظروف الاقتصاد اليمنى الحالية وخاصة منطقة عدن خارج الميناء.

تعتبر المنطقة الحرة عدن والتى تقتصر حالياً على ميناء الحاويات من المجالات الواعدة ليس فقط فى إدخال عوامل الرواج والنمو إلى جسد الاقتصاد اليمنى ولكن أيضاً يعول عليها فى خلق فرص عمل لطابور العاطلين الطويل. إلا أنه لوحظ دورها المتواضع فى كلا المجالين، ففى مجال خلق فرص للعمل كان عددها ٥٩٣ فرصة عمل يشغل اليمنيون ٩١% منها بينما يشغل الباقى أجانب. وتحتل شركة PSA المرتبة الأولى فى التوظيف فى المنطقة الحرة عدن وبنسبة ٨٣% وهذه الشركة تملك ٦٠% من أسهم شركة يمنفيست السعودية والشركتان تتشاركان فى عمليات إدارة وتطوير ميناء الحاويات فى منطقة ميناء عدن. أما طبيعة الوظائف التى يشغلها اليمنيون فى شركة PSA فتتوزع بين ٢% إداريون و٣٥% عمال فنيون و٦٣% عمال خدمات من إجمالى العمالة اليمنية البالغة ٤٧٣ عاملاً.

عموماً تشير البيانات فى القطاع غير النفطى إلى تواضع مساهمةFDI فى خلق فرص للعمالة على الأقل فى الوقت الحاضر. إلا أننا نعتقد أن تحسين مناخ الاستثمار قد يساعد فى جذب مزيد من الاستثمار الأجنبى والذى قد يساعد بدوره على توفير فرص عمل أكثر فى المستقبل.

٣- تقويم السياسات الراهنة:

٣-١ قانون الاستثمار:

يعكس قانون الاستثمار رقم (٢٢) لعام ١٩٩١ وتعديلاته فى نوفمبر ١٩٩٧ وكذا قانون منطقة التجارة الحرة رقم (٤) لعام ١٩٩٣ السياسة الاستثمارية اليمنية إجمالاً والسياسة الاستثمارية المرتبطة بجذب الاستثمار الأجنبى إلى البلد بوجه خاص. فقد هدف قانون الاستثمار فى مادته الأولى إلى تشجيع وتنظيم استثمار

رؤوس الأموال اليمنية والعربية والأجنبية وذلك في إطار السياسة العامة للدولة وأهداف وأولويات الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وفيما يتعلق بالتعامل مع المستثمر الأجنبى فقد كفل القانون للمستثمرين العرب والأجانب حرية الاستثمار فى المشروعات الاقتصادية المختلفة وساوى القانون بين رأس المال العربى والأجنبى واليمنى فيما يخص الحقوق والالتزامات والقواعد والإجراءات المتعلقة بالاستثمار. وأجاز القانون للمشاريع والشركات الاستثمارية العربية والأجنبية حق شراء أو استئجار الأراضى أو المبانى لأغراض إقامة المشروعات. ولم يشترط القانون أى قيود تتصل بالإدارة أو العمالة أو التمويل أو تحويل رأس مال أو الأرباح أو غيرها(١٦).

كما حدد القانون عدداً من المزايا والضمانات الهامة والرئيسية للمستثمرين الأجانب والمحليين تركزت فى:

- إعطاء الأفضلية فى مشتريات الحكومة والمؤسسات العامة لمنتجات المشاريع الاستثمارية الزراعية والصناعية المحلية عن الواردات المماثلة، وذلك فى حدود زيادة (١٥%) فى سعر المنتج المحلى شريطة توافق الجودة.
- ضمان عدم تأميم المشروعات أو الاستيلاء عليها، كما يضمن عدم حجز أموال المشروعات الاستثمارية أو مصادرتها أو تجميدها أو التحفظ وفرض الحراسة عليها إلا عن طريق القضاء.
- تجنب وضع تسعيرة الزامية على منتجات المشاريع الاستثمارية أو تحديد أرباحها مع بعض الاستثناءات.
- يضمن القانون للمستثمرين حرية تحويل صافى الأرباح الناتجة عن استثمارات الأموال الأجنبية فى المشاريع الاستثمارية إلى الخارج.
- ضمان حرية المستثمر الخارجى فى إعادة تصدير راس مال المستثمر إلى الخارج سواء كان عيناً أو نقداً عند التصفية أو التصرف.

كما وحدد القانون فى المادة (٢٣) عدداً من الإعفاءات الجمركية يمكن تلخيصها فى:

- عدم خضوع الموجودات الثابتة المستوردة لإقامة أو توسيع أو تطوير المشروع لأى رسوم أو ضرائب جمركية عدا رسوم الخدمات.
- للحصول على الموجودات الثابتة المستوردة المعفية وغير المعفية اكتفى المشرع بتقديم ترخيص بالمشروع وقوائم احتياجاته الصادرة من الهيئة العامة للاستثمار.
- فى حالة حدوث اختلافات فى القيمة أو المواعيد أو الأصناف والأنواع تتجاوز ما حدد فى الفقرة (د) من هذه المادة أو فى حالة احتياج المشروع إلى موجودات ثابتة جديدة، تتولى الهيئة إصدار التراخيص المعدلة للمشروع وقوائم احتياجاته السابقة أو تغييرها وذلك وفقاً لما تراه مناسباً.

أما الإعفاءات الضريبية فقد حددها المشرع فى المادة (٢٥) من نفس القانون والتى نصت على:

أ – إعفاء المشروع من ضرائب الأرباح (لمدة سبع سنوات) تحسب من بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط. كما أجاز القانون لمجلس الوزراء تحديد مشاريع أو مجالات معينة تعفى من ضرائب الأرباح لمدد سبع إلى عشر سنوات.

ب– إعفاء المشروعات من ضريبة العقارات والدمغة النسبية ومن ضريبة ممارسة العمل على المنشآت العاملة فى اليمن وغيرها من الضرائب الأخرى المفروضة على رأس المال.

ج– إعفاء المشروعات من رسوم الدمغة ومن رسوم توثيق عقود التأسيس وكذلك جميع العقود المرتبطة بالمشروع حتى إتمام تنفيذه.

د– إعفاء فوائد القروض الممنوحة لتمويل المشروعات بنسبة (٥٠%) من الضرائب المفروضة عليها.

هـ–إعفاء الأرباح التى توزعها المشروعات الناشئة من الضريبة على الدخل.

وحددت المواد من (٢٦-٢٨) من القانون مجموعة أخرى من الحوافز الضريبية وعدداً من الشروط والمحددات ومدد التطبيق.

- أما المادة(٣١) من القانون فقد منحت المشروعات الاستثمارية عدداً من الإعفاءات لتشجيع التصدير مثل: الإعفاء من كافة الرسوم والضرائب أياً كان نوعها والمفروضة على الصادرات، واسترجاع كافة الرسوم والضرائب الجمركية أياً كان نوعها والمدفوعة على المستوردات الداخلة في الجزء المصدر من الإنتاج.

على أية حال، ومهما تكن نصوص القانون في مظهرها مشجعة بل وجاذبة للاستثمار الأجنبي إلا أن هناك عدداً من العيوب والنواقص التي شابت القانون. ويمكن إبراز أهم الملاحظات العامة على القانون على النحو الآتي[١٧]:

أ- وجود صيغ ونصوص قد تكون محل اختلاف في فهمها وتفسيرها حيث لا تساعد على العمل بها.

ب-لم يحدد القانون النشاطات الاستثمارية التي سوف تحصل على الحوافز (مثل التصدير، مقدار القيمة المضافة، استخدام العمالة المحلية) حيث تم التركيز على قطاعات الاستثمار كما هو وارد في المادة الأولى من القانون.

ج-التحول من نظام إصدار التراخيص للمشروعات إلى نظام التسجيل مع التركيز على المعلومات فقط ولأغراض إحصائية وضريبية لا غير.

د- لم يحفز القانون على الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية لأهميتها في المراحل الأولى للاستثمار.

هـ- لم يفرق في الحوافز بين المشروعات الموجهة للتصدير وتلك المتجهة للسوق المحلية لذا نقترح تحفيزاً خاصاً للمشروعات ذات المنحى التصديري.

و- لم يقدم القانون حوافز تذكر للمشروعات المستخدمة للعمالة ومدخلات الإنتاج الوطنية وتلك التي تنفق أكثر على البحث والتطوير والتدريب.

ز- يعاب على نظام الرسوم الجمركية بأنه يفرض رسوماً جمركية منخفضة على السلع الجاهزة وأكبر على المواد الخام المستوردة للتصنيع هذا بالإضافة إلى الضرائب على الإنتاج حيث لا يساعد ذلك السلع المحلية على المنافسة.

ح- تعدد الجهات التى تشرف على الاستثمار لذا لابد من العمل بنظام النافذة الواحدة فى مجال الاستثمار.

ط- هناك كثير من النصوص التى تجاوزها برنامج الإصلاح الاقتصادى والمالى حيث تشكل عائقاً أمام المستثمرين.

٣-٢ تقويم السياسات الاستثمارية الحالية تجاه FDI في اليمن:

لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر إلى اليمن فإننا نقترح استحداث عدد من الممهدات على شكل مجموعة من السياسات والإجراءات والتسهيلات المختلفة والتى نرى ضرورتها فى تشجيع FDI للدخول إلى اليمن.

٣-٢-١ الممهدات البنيوية والمعلوماتية:

- تطوير الهياكل والبنى الأساسية للاقتصاد اليمنى من خدمات الطرق والنقل والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية والإنترنت والموانئ والمطارات والطاقة والمياه والصرف الصحى والفندقة وغيرها من خلال الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص بدءاً من المناطق الأكثر جاذبية لـ FDI كعدن والحديدة والمكلا.
- استحداث بنية أساسية للمعلومات وإعداد الدراسات القطاعية والاستراتيجية ليسهل على المستثمرين الأجانب تحليل الفرص المتاحة للاستثمار من خلال زيادة التمويل للمراكز الموجودة واستحداث مراكز معلومات جديدة.
- إقامة سوق مالية للعب دور الوسيط المالى بين السيولة النقدية والاحتياجات التمويلية اللازمة للمشروعات الاستثمارية وخاصة المشروعات المشتركة بين المستثمرين المحليين والأجانب.

- إعادة النظر بالبنية المؤسسية الحكومية التى يتعامل معها المستثمرون الأجانب وننصح بشراكه فى إدارة بعضها وذلك بين الحكومة والقطاع الخاص.
- الإصلاح الهيكلى للسلطة القضائية عن طريق تطوير المحاكم وخاصة التجارية وتقصير فترة التقاضى وتنفيذ الأحكام واختيار القضاة الأكفاء.

٣-٢-٢ *الممهدات القانونية:*

- ضرورة ثبات ومرونة التشريعات التى يعمل فى ظلها الاستثمار الأجنبى لتساعد على الاستقرار وتوليد الثقة والاطمئنان من قبل المستثمرين الأجانب.
- الإيفاء بالاتفاقيات بين اليمن والبلدان والمؤسسات الأجنبية والمستثمرين الأجانب العاملين فى البلد لتحسين صورة اليمن أمام الخارج وجذب مزيد من FDI إليها.
- إجراء مراجعة دائمة لقانون الاستثمار لإزالة أى غموض أو تضارب فى مواده باتجاه تسهيل إجراءات الاستثمار الأجنبى فى اليمن.

٣-٢-٣ *الممهدات الاقتصادية والمالية:*

العمل بكل السبل على استقرار الوضع الاقتصادى فى البلد عن طريق الحد من الفقر والبطالة وإرساء سياسة اقتصادية واستثمارية ومالية واضحة من خلال:

- وضوح السياسة الجمركية واستخدامها كحافز من بين حوافز أخرى لتشجيع استيراد مستلزمات الإنتاج من الأصول الثابتة والمواد الخام غير المتوفرة فى البلد وإعفاء تلك الواردات من الرسوم مثلها مثل صادرات الشركات الأجنبية العاملة فى اليمن.
- انتهاج سياسة مالية ونقدية مرنة وخاصة استمرار تحرير سعر الصرف والحد من عجز الموازنة العامة والحفاظ على معدل تضخم مقبول ووضع سعر فائدة محفز للاستثمار وتحديث النظام المصرفى وزيادة مقدرتها التمويلية حتى تتمكن من تمويل الاستثمارات المختلفة.

- توجيه المخصصات الاستثمارية الحكومية لتنفيذ المشاريع الضرورية للتكامل مع مشروعات FDI.

- انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) حتى يستفيد المستثمرون الأجانب من فوائد تطبيق الاتفاقية وخاصة ما يتعلق بتحرير التجارة والعلاقة بين الاستثمار والتجارة.

- تشجيع الاستثمار فى المشاريع كثيفة العمل للمساعدة فى الحد من البطالة وإعداد دراسات للجدوى الاقتصادية للمشروعات بالشراكة بين الدولة والقطاع الخاص المحلى والأجنبى.

- إعطاء العناية والاهتمام للمنطقة الحرة بعدن من خلال الإسراع فى بناء البنية الارتكازية لها، ومواصلة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى حتى يحقق أهدافه النهائية.

- إنشاء وكالة للترويج بمشاركة القطاع الخاص المحلى لتساعد المستثمرين على تخطى مسالك الأجهزة الحكومية البيروقراطية والاطلاع على التطورات فى البلد وخاصة فى مجالات القوانين واللوائح والإجراءات والبيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبى ويمكن أن تساعد أيضاً على توفير خدمات ما بعد الاستثمار.

٣-٢-٤ *الممهدات التنظيمية والإجرائية والإدارية:*

- نقترح إنشاء إدارة خاصة للإشراف على FDI فى اليمن يمكن أن تكون تابعة للهيئة العامة لاستثمار، وتوفير إدارة كفؤة بها بتعيين مدراء وموظفين أكفاء وعلى دراية عالية بشئون الاستثمار الأجنبى واعتماد معايير الكفاءة عند تعيينهم وترقيتهم. والعمل على نقاء هذا الجهاز من أى شكل من أشكال المحسوبية والوساطة والفساد التى تسيطر على أغلب الأجهزة الحكومية فى مجالات الاستثمار وإعطاء تلك الأجهزة الصلاحيات الكاملة.

- ضرورة اختصار الإجراءات وتركيز الأجهزة (فى واحد إن أمكن) التى يتعامل معها المستثمرون الأجانب والعمل قدر الإمكان على تقليص البيروقراطية والتأخير فى إجراء المعاملات.

٣-٢-٥- الممهدات السياسية والاجتماعية والأمنية:

- العمل على رفع درجة الاستقرار السياسى للجمهورية اليمنية بانتهاج مزيد من الإجراءات المساعدة على تثبيت النظام الديمقراطي فى البلد وتنمية المجتمع المدنى وتعزيز وضع حقوق الإنسان بتطبيق القانون بصرامة للحد من تلك الاختلالات.
- رفع درجة الأمن والاستقرار فى البلد والقضاء على الاضطرابات الأمنية المختلفة كاختطاف الأجانب والحوادث الأمنية الطاردة للاستثمار الأجنبى بتطبيق القانون بصرامة للحد من تلك الاختلالات.
- تهيئة الرأى العام الرسمى والشعبى للتعامل مع FDI كشكل جديد من النشاط الاقتصادى بتوضيح فوائده ومساوئه للعمل على تقليصها بقدر الإمكان.
- الانفتاح على العالم وتعزيز الصلات والروابط مع مختلف الدول والانخراط النشط فى المنظمات الإقليمية والدولية كالسعى للانضمام الكامل إلى مجلس التعاون الخليجى وغيره.

٤- المكاسب والمنافع المحتملة لـ FDI فى اليمن:

من المعروف أن أغلب البلدان النامية ومنها اليمن تعانى من عدد من الفجوات التمويلية منها فجوة الموارد المحلية الناتجة عن زيادة الاستثمارات المطلوبة عن المدخرات المحلية اللازمة لتحقيق معدل النمو الاقتصادى المطلوب. وفجوة النقد الأجنبى الناشئة عن الفرق بين النقد الأجنبى المتاح بيد البلد وبين النقد الأجنبى اللازم لإنجاز مهام النمو الاقتصادى. أما الفجوة الثالثة فتتمثل فى الفجوة المالية الناتجة عن تجاوز النفقات الحكومية للإيرادات الحكومية الجارية. وتتمثل

الفجوة الأخيرة فى النقص فى عوامل غير مالية أو نقدية مثل نقص المهارات التنظيمية والتكنولوجية وكذا نقص فى المهارات الفنية والتسويقية[١٨]. ونتيجة لتلك الفجوات فإن اليمن بحاجة ماسة لـ FDI لردم جزء من الفجوة بين الموارد والمتطلبات اللازمة لتحقيق معدل النمو الاقتصادى اللازم للإيفاء بحاجات السكان المتنامية.

وعند الحديث حول المنافع المحتملة فإن الباحث سيحاول التنبؤ بأهمها فى المجالات المختلفة والتى نستطيع تقديرها من خلال القراءات المختلفة لواقع الاقتصاد اليمنى وكذا من واقع تجارب البلدان النامية التى سبقت اليمن في هذا المجال. وسنناقش هنا المنافع الاقتصادية العامة فى مجال خلق فرص للعمل.

٤-١ المنافع والمكاسب الاقتصادية العامة المحتملة:

في هذا المجال يمكن التنبؤ بالمنافع والمكاسب المحتملة الآتية:

- إمكانية استغلال الموارد الطبيعية المتاحة مثل الموقع الجغرافى وموارد النفط والغاز والمعادن والزراعة والأسماك. وقد لوحظ من هذه الورقة تركز FDI حالياً فى مجالى النفط والغاز وفى المستقبل سينمو الاستثمار فى هذا المجال وكذا فى مجال تطوير صناعات كيميائية وبتروكيميائية. أما مجالات المعادن والزراعة والأسماك فإن الاستثمار فيها متواضع ونتنبأ بزيادته فى المستقبل. ويمكن أن يزداد نشاط FDI فى المنطقة الحرة عدن بمساعدة موقعها الاستراتيجي الهام.

- نتيجة لتراجع المعونات والمساعدات والهبات والقروض الخارجية وتراجع تحويلات المغتربين وكذا نتيجة لسلبية المدخرات المحلية وعدم قدرتها على تغطية متطلبات الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدل نمو يفى بحاجات الاقتصاد والسكان المتنامية يمكن اللجوء إلى FDI للعمل على حل مشاكل التمويل، خاصة وأن هذا النوع من التمويل يتميز بالاستقرار ومعقولية فى الأعباء المترتبة عليه مقارنة بأشكال التمويل الأخرى.

- يمكن أن تعمل FDI على تحقيق التكامل الاقتصادى فى البلاد من خلال المساهمة فى خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات حيث ستقوم الدولة بجذب FDI لأجل تحسين البنية الأساسية وتطوير شبكة خدمات فعالة مما يساعد على تكامل فروع الاقتصاد فى مجملها.

- المساعدة فى تخفيض عجز ميزان المدفوعات اليمنى من خلال تحقيق فائض فى حساب رأس المال وكذا من خلال تقليل الواردات عند إقامة صناعات للإحلال خاصة إذا أقيمت صناعات تعتمد على مدخلات الإنتاج المحلية مثل الصناعات المعتمدة على النفط والغاز والثروة السمكية والزراعية والمعدنية وكمحصلة يمكن أن تساعد FDI على زيادة الصادرات المحلية وفتح أسواق جديدة للصادرات مما يزيد من دخل البلد من العملات الصعبة.

- الدور الإيجابى لـ FDI فى تحفيز جذب التكنولوجيا الحديثة التى لا يتاح بعضها للبلد بدونها واستخدام التكنولوجيا الموجودة بكفاءة. ولكن لابد من العمل على تكييف التكنولوجيا مع الظروف المحلية بالاستفادة من خبرة البلدان الأخرى الأمر الذى سيساعد على حفز الكفاءة التقنية والتغير التقنى فى الشركات المحلية التى تعانى حالياً من تخلف تكنولوجى واضح، خاصة أنه من الصعب اكتساب التكنولوجيا الحديثة من خلال التقليد لأنها عملية صعبة ومكلفة وممنوعة دولياً. وننصح هنا بالمراعاة الضرورية لاستخدام التكنولوجيا المناسبة وخاصة كثيفة العمل لاسيما فى المراحل الأولى لأجل الحد من البطالة.

- تنمية القطاع الخاص المحلى من خلال نشاط TNCs عن طريق إقامة الشركات المشتركة وكذا حل مشاكل القطاع الخاص المتصلة بشحة مصادر التمويل المحلية الضرورية لإقامة المشروعات الكبيرة. ومن المتوقع أن يحفز هذا النوع من الاستثمار الطبقات الميسورة على المشاركة فى المشروعات المستحدثة أو إقامة مشروعات خفيفة تكميلية ومساعدة مشروعات FDI مثل

تطوير الخدمات الإنتاجية وإقامة صناعات استهلاكية وغيرها من الصناعات المتوسطة والصغيرة.

- يمكن لـ FDI من حل بعض مشاكل الصناعات والخدمات المحلية فى مجال النفاذ للأسواق الدولية حيث ستسمح للشركات المحلية بتصنيع السلع أو بعض مكونات السلع وتسمح بوضع العلامات التجارية للشركة الأم الأمر الذى يساعد الشركات الوطنية على التصدير الخارجى وتحسين الجودة وتجاوز الحواجز الجمركية لارتباطها بالشركة الأم فى الدول الصناعية. ويساعد هذا النوع من الاستثمار على زيادة القدرة التنافسية الوطنية وكسر الاحتكار الحالى والتمهيد لخلق أسواق جديدة وتطوير العلاقات مع الدول الأخرى.

٤-٢ المنافع والمكاسب المحتملة فى مجال خلق فرص للعمل:

من المعروف أن هناك ترابطاً وثيقاً بين العمل والاستثمار انطلاقاً من حقيقة مفادها أن كل استثمار جديد يتطلب عمالة جديدة. إلا أن حجم العمالة التى تحتاجها الاستثمارات الجديدة يتوقف على طبيعة السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة أو المستثمرين فى تحديد العلاقة بين الإنتاج وكثافة العمل وكثافة رأس المال.

هذا وتشير بيانات العمالة الحالية فى مجال نشاط FDI أنها تساهم بشكل محدود فى خلق فرص العمل، وذلك كون اليمن لا زالت تمر بالمراحل الأولى فى خلق مناخ ملائم لجذب المزيد من هذا النوع من الاستثمار. ومن المعتقد أن FDI سيساعد فى خلق فرص للعمل فى المستقبل من خلال:

- أن دور FDI لا يقتصر على ظهور فرص عمل جديدة ومباشرة فى مشروعات FDI فقط، بل إن نشاطها قد يمتد إلى خلق علاقات تكامل مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى المكملة لها مثل مشروعات تقديم الخدمات المساعدة أو المواد الخام ويؤدى ذلك بالتالى إلى زيادة عدد المشروعات الوطنية الجديدة وتنشيط بعض الصناعات القائمة وخلق وظائف جديدة.

- مساعدة نشاط الشركات العاملة فى اليمن حالياً ومستقبلاً على زيادة موارد الدولة المختلفة من الضرائب وغيرها والتى يمكن استخدامها كاستثمار جديد.
- دور الشركات النفطية فى المناطق النائية، يمكن أن يساعد حيث سيساعد فى تنمية تلك المناطق من ناحية وخلق وظائف جديدة من ناحية أخرى.
- تدفع مشروعات FDI فى اتجاه تطوير التعليم والتدريب لحاجتها إلى قوة عمل ذات مهارات ومعارف جديدة ومتقدمة. وإذا قامت هذه المشروعات بالتدريب سيساعد ذلك على نقل الخبرة إلى المتدربين المحليين وفى المحصلة ستزيد ليس الوظائف فقط ولكن أيضاً المهارات والكفاءات المحلية.

النتائج والمقترحات:

- على الرغم مما واجهته بلدان جنوب شرق آسيا من أزمات منذ عام ١٩٩٧مفإن ذلك لا ينفى الدور الهام الذى لعبته FDI فى تحويل اقتصادياتها إلى اقتصاديات صناعية صاعدة تنافس منتجاتها الصناعات المتقدمة، إن تلك التجربة يمكن انتهاجها من قبل اليمن مع تجنب سلبياتها قدر الإمكان.
- لعبت FDI دوراً جيداً فى التنمية الاقتصادية فى اليمن وخاصة فى مجال النفط حيث ساعد على توفير قدر هام من العملات الصعبة سواء كنتيجة للاستثمارات المختلفة فى قطاع النفط أو ما قاد إليه الاستثمار فى هذا القطاع من عائدات من جراء الصادرات النفطية. أما تأثير الاستثمار فى المجالات غير النفطية فمحدود إذا ما استثنينا الاستثمار فى منطقة الحاويات عدن.
- تشير تجارب البلدان المختلفة إلى أن دور FDI فى خلق فرص العمل تتفاوت من اقتصاد إلى آخر إلا أنه يغلب على دورها المحدودية فى خلق فرص للعمل. وفى اليمن كان دورها محدوداً جداً لتركز الاستثمار فى مجال النفط والذى يتميز بالكثافة العالية لرأس المال، أما فى المجالات الأخرى فإن الاستثمار الأجنبى فيها محدود.

- السياسة الاستثمارية مهما بلغت درجة تحررها ليست وحدها كافية لجذب FDI لأنها تتأثر بالمناخ الاستثمارى العام. وهذا ما يستدل عليه من واقع اليمن حيث قانون الاستثمار يتميز بكثير من عوامل جذب FDI ولكن الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية وغيرها لا تساهم في مجملها فى جذب FDI.

- لم يبرز إلى حيز الوجود أى تأثيرات سلبية للشركات الأجنبية العاملة فى اليمن من أى نوع ولذا فإن الضرورة تستدعى انتهاج سياسة اقتصادية تساعد على جذب مزيد منها للاستثمار فى اليمن.

- نجاح سياسة يمننة العمالة وخاصة فى قطاع النفط والمنطقة الحرة ــ عدن ــ حيث تشكل نسبة عالية فى تركيب العمالة فى تلك القطاعات.

- لنشاط الشركات الأجنبية دور هام فى تشغيل الكفاءات اليمنية وخاصة فى قطاع النفط وإكسابها خبرات ومهارات يمكن أن تساعد فى التفكير فى إقامة شركات وطنية للعمل فى هذا القطاع وقطاع إنتاج الغاز والثروات المعدنية. هذا مع الأخذ فى الاعتبار بعض الظواهر السلبية لوضعية العمالة مثل بقائها خارج قوة العمل أو هجرة الكفاءات والتى تسبب خسائر كبيرة لاقتصاد البلاد.

- إن شحة المعلومات وتضاربها وعدم شموليتها لم تساعد الباحث فى التقدير الدقيق لفرص العمالة فى المجال غير النفطى مع استثناء المنطقة الحرة عدن مما لم يساعد فى الدراسة الشاملة لدور FDI فى خلق فرص العمل على طريق الحد من البطالة، لذا ندعو المهتمين إلى مزيد من البحث والدراسة لتبيان دور FDI فى التوظيف فى اليمن.

- ضرورة تشجيع الاستثمار الخاص المحلى المهاجر لأن ذلك سيقود إلى توسع حقيقى فى الإنتاج وإحداث الانتعاش الاقتصادى الذى بدوره يقود إلى خلق مزيد من فرص العمل.

- التركيز أولاً على جذب الاستثمار إلى القطاعات الحيوية والتى بدأ ينشط بها مثل النفط والغاز والمنطقة الحرة عدن، واستحداث عوامل جذب فى القطاعات التى يرغب المستثمرون الأجانب الاستثمار فيها مثل الخدمات والسياحة.
- اتخاذ عدد من الخطوات الجدية لتطوير الاستثمار فى المنطقة الحرة عدن وذلك بالبدء بالاستثمار فى مناطق صناعية خاصة بالتصدير.
- وللاستفادة من ميزة FDI فى خلق فرص عمل جديدة لابد من وضع سياسة وطنية طويلة الأجل يحدد فيها الأسلوب الأمثل لاختيار شكل التكنولوجيا الملائمة والتى تساعد على خلق فرص عمل جديدة وخاصة فى مجال الصناعة الغذائية وصناعة النسيج والصناعة الجلدية والصناعات الأخرى ذات المنحى التصديرى وذات الكثافة لاستخدام الأيدى العاملة.
- الاستفادة من العمالة الفائضة سواء فى قطاع النفط أو غيره عن طريق إعادة تأهيلها بما يتناسب وطلبات سوق العمل.

المراجع والهوامش:

١- سعيد الحلاق ونادر مريان،الاستثمار الخاص وأثره على النمو الاقتصادى فى الأردن، دراسة تحليلية قياسية (١٩٧٥-١٩٩٦م)، مجلة الجامعة الأردنية للعلوم الإدارية، المجلد ٢٧، العدد ٢، الأردن، ٢٠٠٠م، ص ٣٦١.

٢- د. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولى، مطبعة المكتب العربى الحديث، الإسكندرية، ١٩٩١م، ص ١١.

٣- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، معوقات الاستثمار فى الدول العربية، سلسلة دراسات اقتصادية واستثمارية، رقم ٧، الكويت، بدون عام، ص ٩.

٤- د. عبد السلام أبو قحف،اقتصاديات الإدارة والاستثمار، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٢٢م، ص ٣٧١-٣٧٢.

٥-المصدر السابق، ص ٣٧٣.

٦- د. محمد حسين حلبوب، ود. حسين سعيد الملعسى، الاستثمار كوسيلة رئيسية للحد من الفقر، كتاب الندوة العلمية حول الفقر وسبل الحد منه فى الجمهورية اليمنية،دار جامعة عدن للطباعة والنشر، عدن، ١٩٩٨م، ص ١٧٢-١٨٠.

٧- الإسكوا، استعراض وتقييم الإصلاح الذى أحرزته اليمن فى تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً، ٢٠٠٠م، ص ٢٩.

٨- الهيئة العامة للاستثمار، قسم الترويج، وثائق غير منشورة، صنعاء، ٢٠٠١م.

٩- المصدر السابق، وثائق غير منشورة، ٢٠٠١م.

١٠- وكالة سبأ للأنباء الاقتصادية، البطالة، العدد ٣٩، مارس ٢٠٠١م، ص ٧٥.

١١- وكالة سبأ للأنباء الاقتصادية، البطالة، مصدر سابق، ص ١٦.

١٢- المصدر السابق، ص ٣٥.

١٣- د. أحمد محمد مقبل، بحوث ودراسات فى الاقتصاد اليمنى، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادى اليمنى، مجلة الثوابت، صنعاء، ١٩٩٦م، ص ٣٦٣.

١٤- صحيفة الأيام اليمنية، العدد ٨٠٣، الصادرة فى ٢٨/١٠/٢٠٠٠م، ص ٣.

١٥- وزارة النفط والثروات المعدنية، تقرير عن الأعمال الاستكشافية والإنتاجية في الجمهورية اليمنية، مجلة الثوابت، العدد ١٨، أكتوبر ـ ديسمبر ١٩٩٩م، ص ١٢٠.

١٦- الهيئة العامة للاستثمار، قانون الاستثمار رقم ٢٢ لعام ١٩٩١م، وتعديلاته، صنعاء، ١٩٩٧م، ص ٩ وما يليها.

١٧- تسعى الحكومة حالياً إلى إجراء تعديل جوهري في القانون رقم ٢٢ لعام ١٩٩١م قدم إلى مجلس النواب لإقراره حيث سيتم تعديل أكثر من ٨٠ مادة من القانون الحالي حسب ما ورد في صحيفة ١٤ أكتوبر الاقتصادية، العدد ٣، الصادر في عدن، مارس ٢٠٠٢م.

18- United Nations Conference on Trade and Development, Trade and Development Report, New York and Geneva, 1999, p. 115.

ود. أمين محمد محيي الدين، البنية الملائمة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجمهورية اليمنية، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة للشئون الاقتصادية، إدارة المال والتجارة والاستثمار، ٢٠٠١م، ص ١٥-١٦.